



The Hidden according to the Hanafi school, an applied fundamentalist study, the book “Al-Labbab Sharh the Book” by Abdul Ghani Al-Ghunaimi (d. 1298 AH) as a model

Ihsan Abbas Dawas

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

Prof. Dr. Salih Muhammad Salih

University of Fallujah/ College of Islamic Sciences

salehmohammed.s@uofallujah.edu.iq/ 07815015033

Abstract: This is an applied fundamentalist study of the hidden according to the Hanafi school, and it was taken from the book “Al-Lab Sharh Al-Kitab” by Abdul-Ghani Al-Ghunaimi (d. 1298 AH) as an applied model for this study, and this research was organized into two sections and a conclusion..

Keywords: (fundamentalist, applied, Al-Hanaffiya, the hidden, study, Al-Lubab, Al-Ghunaimi).



الْحَفِيّ عند الحنفية، دراسةً أصوليةً تطبيقيةً، كتاب "اللباب شرح الكتاب" عبد الغني الغنيمي (ت ١٢٩٨ هـ) أنموذجاً

احسان عباس دواس / جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الاسلامية

أ. د صالح محمد صالح / جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الاسلامية

salehmohammed.s@uofallujah.edu.iq/ 07815015033

الملخص:

هذه دراسة أصولية تطبيقية عن الحَفِيّ عند الحنفية، واتخذت من كتاب "اللباب شرح الكتاب" لعبد الغني الغنيمي (ت ١٢٩٨ هـ) أنموذجاً تطبيقياً لهذه الدراسة، وانتظم هذا البحث في مبحثين وخاتمة، أسأل الله تعالى أن يوفقنا للعمل بطاعته ومرضاته.
الكلمات المفتاحية: (أصولية، تطبيقية، الحنفية، الحفي، دراسة، الغنيمي، اللباب).



الْحَفِيُّ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ، دَرَاةٌ أُصُولِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ، كِتَابٌ "اللباب شرح الكتاب" عبد الغني الغنيمي (ت ١٢٩٨ هـ) أُنْمُوذَجًا

احسان عباس دواس
أ. د صالح مُجَدِّد صالح
جامعة الفلوجة/ كلية العلوم الاسلامية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، وهداية الله تعالى إلى هذا الدين من أعظم الهدايات، وأصلي وأسلم على أفضل الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحَمَّدٍ (ﷺ) أما بعد:

فقد ألف العلماء -رحمهم الله تعالى- في جميع العلوم، وكانت لديهم بصمة واضحة في علوم الشريعة، ومن هذه العلوم علم أصول الفقه، فإنه من أجل العلوم؛ وذلك لأنه يعتمد على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة القرآنية والسنة النبوية. وهذا العلم مرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً باللغة العربية؛ لأن من أراد فهم النصوص الشرعية فلا بد له من الفوص في هذه النصوص، وبغير هذا يكون ما يفهم سطحياً، وخصوصاً إذا لم يكن على دراية بهذا العلم. ومن الألفاظ التي ذكرت في هذا العلم هو "الوضوح والإبهام"، فاللفظ قد يدل على الأحكام بوضوح، بأن يكون ظاهراً أو مفسراً أو محكماً بحسب السياق، أو بحسب قبول النسخ أو التأويل، وقد تكون دلالة اللفظ على الأحكام مبهمة، بأن يكون اللفظ خفياً، أو مشكلاً، أو مجملاً، أو متشابهاً، فلا بد من إزالة هذا الخفاء بالرجوع إلى فهم النصوص الشرعية. وهذا الموضوع له علاقة بجميع العلوم الشرعية في الكتاب والسنة، وكذلك في النحو والتفسير والحديث وغيرها من العلوم. وقد يصرح الغنيمي بأن اللفظ "خفي"، وقد يكتفي بذكر النص الذي يدل على الخفاء، وهذا هو الغالب في كتابه.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في أن هذا الكتاب يعدُّ شرحاً لأمّهات كتاب الحنفية ولاسيما متن القدوري. ولم يسبق دراسة هذا الكتاب أصولياً في شيء من دلالات الألفاظ.



خطة البحث:

كانت خطتي في هذا البحث مبنية على مبحثين، فكان المبحث الأول بعنوان : التعريف بحياة القدوري والميداني، وفيه مطلبان، المطلب الأول : التعريف بحياة القدوري، وأما المطلب الثاني فعنوانه : حياة الشارح الشخصية، مع تمهيد لمنهج الحنفية في تقسيم المبهم، وكان المبحث الثاني بعنوان : الحفي عند الأصوليين، وفيه ثلاثة مطالب، جعلت المطلب الأول ل: معنى الحفي، وجعلت المطلب الثاني ل: حكم الحفي، وأما المطلب الثالث فجعلته ل: تطبيقات الحفي في كتاب اللباب، ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات، وبعدها قائمة بالمصادر والمراجع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.





المبحث الأول: التعريف بحياة القدوري والميداني

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بحياة القدوري .

أولاً: حياته الشخصية (اسمه وكنيته ولقبه، وولادته):

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، أبو الحسين^(١)، ويكنى (أبو الحسين، أو أبو الحسن)^(٢) لقب بألقاب كثيرة، منها: (القدوري)، ومنها: (فقيه بغداد)، ومنها: (شيخ الحنفية) . والقدوري - بضم القاف والدال المهملة وسكون الواو وبعدها راء مهملة - نسبة إلى القُدور، جمع قَدِر^(٣) . ولد القدوري في بغداد وعاش بها، وكانت ولادته سنة (٣٦٢هـ)^(٤) .

ثانياً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

١ - مكانته العلمية: قال الخطيب البغدادي: "كان - رحمه الله - صدوقاً، وكان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه بالعراق رئاسة أصحاب أبي حنيفة وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، جرى اللسان مديماً لتلاوة القرآن"^(٥).

قال الغزي: "إنه خرج له في -الجواهر المضئية - حديثاً واحداً، عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، قال:

(١) يُنظر : سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَازَ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، (١٧/٥٧٤)، والجواهر المضئية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥هـ) مير محمد كتب خانة - كراتشي، (٩٣/١).

(٢) يُنظر : الجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٩٣/١)

(٣) يُنظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس دار صادر - بيروت، (٧٩/١)، وسير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٤)، والجواهر المضئية في طبقات الحنفية (٩٣/١).

(٤) يُنظر : وفيات الأعيان: لابن خلكان (٧٩/١).

(٥) تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت، دت، (٣٧٧/٤) .



قال رسول الله - ﷺ -: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ) (١) " (٢).

٢- ثناء العلماء عليه: قال الشيرازي - رحمه الله -: "كان أبو الحسين البغدادي المعروف بالقدوري إمام أصحاب أبي حنيفة في عصرنا" (٣). وأثنى عليه الفامي أبو محمد ، وذكره في كتابه: "طبقات الفقهاء"، وقال السمعي: "كان فقيهاً، صدوقاً" (٤). وكان ممن سمع الحديث واعتنى به حتى برع به، وروى عنه أبو بكر الخطيب في تاريخه، وصنف في مذهبه المختصر المشهور وغيره، وكان يناظر الشيخ الإسفراييني الشافعي (٥).
ثالثاً: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.

١- شيوخه: لم يزودنا التاريخ بذكر كثير من الشيوخ الذين أخذ عنهم القدوري، فضلاً عن أن القدوري لم يتكلم عن نفسه كثيراً، وما جاءنا من شيوخه: الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني، الحنفي نزيل بغداد (ت ٣٩٨هـ)، والشيخ المحدث أبو الحسين عبيد الله الحوشي، من أهالي بغداد (ت: ٣٧٥هـ) (٦) (٧).
٢- تلامذته: تتلمذ على يد الإمام القدوري الكثير من طلبة العلم الذي صاروا فيما بعد من الأئمة الذي يشار إليهم بالبنان، ومن أشهرهم: عبد الرحمن بن محمد السرخسي (ت ٤٣٩هـ)، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، والقاضي محمد بن علي بن محمد بن الحسين الدامغاني أبو عبد الله الكبير

(١) صحيح البخاري: الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، (١/٤٣٤) رقم الحديث (١٢٢٩)، باب ما يكره من النياحة على الميت، صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د ت، رقم الحديث (٣)، باب تغليظ الكذب على رسول الله - ﷺ - (١٠/١).

(٢) الطبقات السننية في تراجم الحنفية: تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (ت ١٠١٠هـ)، (١/١٢٨).

(٣) يُنظر: طبقات الفقهاء: أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، هذبة محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ط ١، ١٩٧٠، (ص/١٢٤).

(٤) يُنظر: الطبقات السننية في تراجم الحنفية: (١/١٢٧ وما بعدها).

(٥) يُنظر: وفيات الاعيان: (١/٧٩).

(٦) يُنظر: الأنساب: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر- بيروت، سنة النشر ١٩٩٨م (٢/٢٨٨)، تاريخ بغداد (٤/٣٧٧).

(٧) يُنظر: طبقات الفقهاء للشيرازي (١/١٤٥)، والأعلام للزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، - أيار / مايو ٢٠٠٢، (٧/١٣٦).



(ت٤٧٨هـ)^(١)، والمفضل بن محمد بن مسعر بن محمد التتوخي المعري أبو المحاسن، قاض من أدباء النحاة من

أهل معرة النعمان (ت٥٤٨هـ)^(٢).

٣- مؤلفاته: للقدوري رحمه الله مؤلفات كثيرة، أهمها:

١. المختصر في الفروع المشهور بـ (القدوري)، ويطلق عليه أيضاً (الكتاب)، وهو متن مشهور معروف

عند العلماء^(٣).

٢. تجريد القدوري، أفرد فيه ما خالف فيه الشافعي من المسائل بإيجاز الألفاظ، وأورد بالترجيح، وشرع

في إملائه سنة (٤٤٠٥هـ) وهو في مجلد كبير^(٤).

٣. "التقريب" في مسائل الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه مجرداً عن الدلائل، ثم صنّف "التقريب"

الثاني، حيث ذكر المسائل بأدلتها^(٥).

٤. شرح "مختصر" الكرخي، وهو كتاب مشهور يجمع من فروع الفقه مالا يجمعه غيره من الكتب كما

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه، وقد انتفع في هذا الكتاب كثير من الخلق^(٦).

(١) يُنظر: تاريخ بغداد: (٦٠/١٩)؛ والطبقات السننية في تراجم الحنفية (١٢٧/١)، وتاج التراجم: أبو الفداء زين الدين أبو

العدل قاسم بن قُطُوبغا السوداني الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: مُحمَّد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق، ط

١، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م، (١٨٥/١) والأعلام للزركلي (٢٨٠/٧).

(٢) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي

خليفة أو الحاج خليفة، (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد وصورها عدة دور لبنانية، بنفس بالترقيم نفسه، مثل: دار

إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية، ١٩٤١م، (٣٤٦/١).

(٣) يُنظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن مُحمَّد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)،

طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، وأعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان، (٧٤/١).

(٤) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (٣٤٦/١).

(٥) يُنظر: تاج التراجم لابن قُطُوبغا (ص ٩٩).

(٦) يُنظر: المصدر السابق (ص ٨٩)، وهدية العارفين (٧٤/١).



٥. له "جزء حديثي" من رواية أبي عبد الله الدامغاني عنه^(١).

رابعاً: وفاته: بعد أن عاش - رحمه الله تعالى - حياة مليئة بطلب العلم والتأليف وافاه الأجل سنة (٤٢٨ هـ) في بغداد، ودفن في داره في درب أبي خلف، ثم نقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الخوارزمي الحنفي، وله من العمر (٦٦ سنة)^(٢).

المطلب الثاني: حياة الشارح الشخصية

أولاً- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه: هو عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم بن سليمان^(٣)، يلقب بـ (الغنيمي)، وكذلك بـ (الميداني، وقيل: الحيداني)، وكذلك بـ (الحنفي) وبـ (صاحب كتاب اللباب)، وهذه أكثر الألقاب شيوعاً^(٤).

ثانياً - ولادته ونشأته: ولد الإمام الغنيمي بدمشق، في محلة الميدان، وقد نُسب إلى هذه المحلة ولقب بها، وكانت ولادته في سنة ألف ومئتين واثنين وعشرين للهجرة، الموافق لسنة ألف وثمانمائة وسبعة ميلادية^(٥)، ونشأ وترى في حجر والده، وقرأ القرآن، وحرص على طلب العلم بكل همة، وكان ذا لسانٍ ذاكِر، فضلاً عن زهده وعبادته في سره وعلانيته، وذا همة عالية تناطح الجبال، حتى اشتهر في مشارق الأرض ومغاربها^(٦).

(١) يُنظر: المصدر السابق (ص ٩٩).

(٢) يُنظر: الطبقات السننية في تراجم الحنفية (١/٢٨٨)، الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، إحياء التراث- بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (٢/٤٨٩)، وفيات الاعيان (١/٧٩).

(٣) يُنظر: الأعلام للزركلي: (٤/٣٣)، معجم المؤلفين: عمر بن رضا بن مُجَدِّدِ رَاغِبِ بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د ت، ط، (٥/٢٧٥).

(٤) يُنظر: هدية العارفين للباباني (١/٥٩٤)، معجم المؤلفين (٥/٢٧٤)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م، (٢/١٢٨٨).

(٥) يُنظر: الأعلام للزركلي (٤/٣٣).

(٦) يُنظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: مُجَدِّدِ بَهْجَةِ البيطار، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، (١/٨٦٨)، والأعلام للزركلي (٤/٣٣)، ومعجم المؤلفين (٥/٢٧٥).



ثالثاً: علمه، وثناء العلماء عليه : وصف ابن البيطار الميداني الحنفي (ت ١٣٣٥هـ) الشيخ الغنيمي بأنه :
"بحر علم لا يدرك غوره، وفلك فضل على قطب المعارف دوره، لم يقنع بالجاز عن الحقيقة، حتى تبوأ البحوحة
من تلك الحديقة"^(١). وقال صاحب "معجم المؤلفين": "وساعد على تهذئة الحالة في حوادث الشام سنة
١٢٧٧هـ - ١٨٦٠م)^(٢).

وورد عند صاحب (حلية البشر)، ذكر لمناقبه، وأنه كان ذا منزلة في القلوب حميدة وعقيدة في كماله
وحيدة^(٣).

رابعاً: شيوخه وتلامذته.

١ - شيوخه: ذكر صاحب (حلية البشر) عددًا من الشيوخ الذين قرأ عليهم الغنيمي، وهم: الشيخ عمر
أفندي المجتهد، بن الشيخ أحمد المجتهد الدمشقي الميداني الحنفي (ت ١٢٥٤)، والشيخ سعيد الحلبي، ابن
حسن بن أحمد الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٩هـ)، ومنهم ابن عابدين، مُجَدِّ أمين بن عمر بن عبد العزيز
عابدين الدمشقي، إمام الحنفية في عصره، ولد بدمشق وتوفي بها سنة (١٢٥٢هـ)، ومنهم الشيخ عبد الرحمن،
بن مُجَدِّ بن زين الدين الشافعي الدمشقي الكزبري (ت ١١٨٥هـ)، وغيرهم^(٤).

٢ - تلامذته: لم أقف للغنيمي على تلاميذ في كتب التراجم، سوى ما ذكره صاحب معجم المؤلفين بأن ممن
أخذ عن الشيخ عبد الغني الغنيمي طاهر الجزائري فقط، وهو طاهر بن صالح أو مُجَدِّ صالح بن أحمد بن
موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي، (ت ١٣٣٨هـ)^(٥).

(١) حلية البشر: (١/٨٦٧ وما بعدها) .

(٢) يُنظر : معجم المؤلفين: (٥/٢٧٥) .

(٣) يُنظر : حلية البشر: (١/٨٦٨) .

(٤) يُنظر : حلية البشر: (١/١١٣، ٨٦٨)، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: مُجَدِّ راغب بن محمود بن هاشم الطباخ
الحلبي تحقيق مُجَدِّ كمال، دار القلم العربي، ط٢، ١٤٥٨هـ، (٧/٢٦١)، وسلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: مُجَدِّ
خليل بن علي الحسيني، أبو الفضل (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م،
(٢/٣٢٦)، والأعلام للزركلي: (٦/٤٢٦).

(٥) يُنظر : الأعلام للزركلي: (٣/٢٢١)، ومعجم المؤلفين: (٥/٢٧٥) .



خامساً- آثاره العلمية : درس الغنيمي ونحل من العلم عن كثير من العلماء، لكن أكثر العلماء الذين أخذ عنهم العلم ابنُ عابدين الذي سبقت ترجمته، وهو صاحب كتاب (رد المحتار) الذي يُعد من المراجع في الفقه الحنفي^(١).

أهم مؤلفاته^(٢):

- ١- اللباب في شرح الكتاب: في الفقه الحنفي وهو شرح مختصر القدوري، وله أكثر من طبعة .
 - ٢- كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس، وهو مطبوع.
 - ٣- شرح العقيدة الطحاوية المسماة "بيان السنة والجماعة"، وهو مطبوع .
 - ٤- رسالة لذة السماع في حكم وقف المشاع.
 - ٥- إسعاف المريدين لإقامة فرائض الدين، وهو مطبوع .
 - ٦- تحفة النساك في فضل السواك، وهو مطبوع .
 - ٧- رسالة (المطالب المستطابة في الحيض والنفاس والاستحاضة).
- سادساً: وفاته. ذكرت كتب الترجمة التي ترجمت للغنيمي أكثر من تأريخ لوفاته، حيث ذكر البغدادي أنه توفي سنة (١٢٧٤هـ)^(٣)، بينما ذكر عمر رضا كحالة أنه توفي سنة (١٢٩٨هـ)^(٤) وهو الصحيح ؛ لكثرة المصادر التي ترجمت للغنيمي، وذكر ابن البيطار أنه توفي في سنة (١٢٩٨هـ)^(٥)، وبالاستقصاء والتتبع في كتب التراجم تبين أن سنة الوفاة الحقيقية هي (١٢٩٨هـ)، حيث ذكرها أكثر من مصدر، وقد صُلِّي عليه -رحمه الله- في جامع الدقاق^(٦) بإمامة ولده الشيخ إسماعيل، وكانت جنازته مشهودة، شهدها جم غفير من الناس، حتى غص بهم واسع الطريق، ودفن في تربة باب الله في أسفل التربة الوسطى^(١).

(١) يُنظر : معجم المؤلفين: (٢٧٥/٥) .

(٢) يُنظر : الأعلام للزركلي: (٣٣/٤) .

(٣) يُنظر: هدية العارفين للباباني: (٥٩٤/١) .

(٤) يُنظر : معجم المؤلفين: (٢٧٤/٥) .

(٥) يُنظر : حلية البشر: (٨٧٢/١) .

(٦) جامع الدقاق: وهو من مساجد دمشق كان يسمى سابقاً بـ (جامع كرم الدين)، أما حالياً فهو معروف بـ اسم (جامع الدقاق)، يُنظر : الأعلام للزركلي: (١٧٨/٢) .

(١) يُنظر : حلية البشر: (٨٢٧/١) .



تمهيد: منهج الحنفية في تقسيم المبهم

المبهم عند الحنفية أربعة أقسام، هي: الخفي، ثم المشكل، ثم الجمل، ثم المتشابه، بحسب شدة الخفاء، لكن علماء الأصول من المتكلمين، لا يرون ما يرى الحنفية في تقسيم المبهم، فالمبهم عندهم قائم على الجمل والمتشابه فقط، وهو جماع المبهم، واختلفوا في تقدير النسبة بينهما، فبعضهم يجعلها شيئاً واحداً، وبعضهم يرى أن المتشابه هو من أنواع الجمل، وبعضهم يرى أن المتشابه في لفظ العموم أعم من الجمل، وبعضهم يرى أنها لفظ مشترك فيما بين الجمل والمؤول، "ووجه الحصر أن اللفظ غير واضح الدلالة إن أمكن الوصول إلى معناه المراد بالاجتهاد أو بالتفسير التشريعي فهو مجمل، وإلا فمتشابه"^(١)، إذا كان اللفظ الذي دل عليه الحكم خفياً لذاته، أو كان خفاءه لعارض، أو توقف الفهم على شيء خارجي، لكن يمكن لهذا الخفاء أن يزول بالاجتهاد، أو ببيان من الشارع إذا تعذر زوال الخفاء.

وقد قسم الحنفية الواضح على أربعة أقسام، بحسب قوة الوضوح لكل قسم من أقسامه وقسموا - أيضاً- المبهم على أربعة أقسام، على حسب الخفاء، فبدأوا بأقلها مرتبة، وهو: الخفي، ثم المشكل، ثم الجمل، ثم المتشابه .

وإذا خفي اللفظ لعارض يسمى خفياً، وإن خفي لنفسه فإن أدرك عقلاً فمشكل، أو نقلاً فمجمل، أو لا أصلاً فمتشابه.

قال التفتازاني: "وإذا خفي المراد من اللفظ؛ فخفاؤه إما لنفس اللفظ أو لعارض، والثاني يسمى خفياً، والأول إما أن يدرك المراد بالعقل أو لا، الأول يسمى مشكلاً، والثاني إما أن يدرك المراد بالنقل، أو لا يدرك أصلاً، الأول يسمى مجملاً، والثاني متشابهاً فهذه الأقسام متباينة بلا خلاف"^(٢).

(١) أصول الفقه في نسجه الجديد: للزلمي، (٤٣٥) .

(٢) التلويح على التوضيح: للتفتازاني، (٢٤١/١) .



المبحث الثاني: الخفي عند الأصوليين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى الخفي.

أولاً: الخفي عند الحنفية. تفاوتت عبارات علماء الحنفية في تعريف الخفي، ويظهر أن لكل عالم من علمائهم تعريف مستقل للخفي، وقد يتفق في جزئية من جزئياته مع الآخر، فقد عرّفه الشاشي بأنه: (ما أخفي المراد بما يعارض لا من حيث الصيغة)^(١)، ومفهوم الخفي عند فخر الإسلام البزدوي: "اسم لكل ما اشتبه معناه وخفي مراده بعارض غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب"^(٢)، وعرّفه شمس الأئمة السرخسي بقوله: "هو اسم لما اشتبه معناه وخفي المراد منه بعارض في الصيغة يمنع نيل المراد بما إلا بالطلب"^(٣)، وعرّفه ملا خسرو بقوله: "ما خفي مراده بعارض غير الصيغة"^(٤).

أما مفهوم الخفي عند السمرقندي فهو: "عبارة عما هو لفظ غريب نحو العقار للخمر، والقطر للنحاس، ونحو ذلك، فيكون الخمر اسماً ظاهراً، والعقار، اسماً خفياً"^(٥).

ثانياً: تعريف المعاصرين للخفي: عرّفه الدكتور محمد أديب الصالح بقوله: "هو اللفظ الظاهر في دلالته على معناه، ولكن عرض له من خارج صيغته ما جعل في انطباقه على بعض أفراده نوع غموض وخفاء لا يزول إلا بالطلب والاجتهاد، فيعتبر اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد"^(٦).

وعرّفه الدكتور الزلمي فقال: "هو لفظ - أو كلام - استتر معناه المراد بالنسبة لبعض أفراده لا لصيغة بل لعارض"^(٧).

(١) أصول الشاشي: (ص/٥٥).

(٢) أصول البزدوي، كنز الوصول إلى معرفة الأصول: (ص/٩)، ويُنظر: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، (١/٢١٤).

(٣) أصول السرخسي: (١/١٦٧).

(٤) حاشية الإزميري على مرآة الأصول مرقاة الوصول: (١/٤٠٦)، ويُنظر: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، (١/٢١٤).

(٥) ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه: السمرقندي: (١/٣٥٣).

(٦) تفسير النصوص: لحمد أديب الصالح: (١/٢٣١).

(٧) أصول الفقه في نسجه الجديد للدكتور الزلمي: (ص/٤٣٤).



وعن طريق التعريفات التي سبقت نجد أن سبب الخفاء هو عارض خارج الصيغة، وبعضهم ذكر أن السبب في الصيغة ذاتها، وبعضهم ذكر أن السبب لعارض في الصيغة ذاتها، ولهذا قالوا "بعارض غير الصيغة، أي خفي بسبب عارض، لا أن يكون اللفظ خفياً في نفسه، فإن آية السرقة ظاهرة في كل سارق لم يعرف باسم آخر ولكنها خفية في الطرار والنباش لعارض اختصاصهما باسمين آخرين يعرفان بهما، واختلاف الأسماء يدل على اختلاف المعاني فبعدها بهذه الوساطة عن اسم السرقة، فلهذا خفيت الآية في حقهما"^(١)، ولذلك يمكن إزالة هذا الخفاء بالبحث والتأمل والطلب، عن طريق تتبع النصوص الشرعية المتعلقة بهذا الحكم، وليس ذلك لأي أحد من الناس، فالخفي في المبهم هو ما يقابل الظاهر في الواضح، والخفاء باللفظ نفسه فوق الخفاء بعارض، فلو كان الخفي ما يكون خفاؤه باللفظ نفسه لم يكن في أول مراتب الخفاء، ولم يكن مقابلاً للظاهر، أي إن خفاء اللفظ - فيما خفي - فيه مزية له على ما هو ظاهر فيه في المعنى الذي تعلق به الحكم^(٢).

المطلب الثاني: حكم الخفي.

قد يكون الخفاء بسبب نقص في المعنى، أو بسبب زيادة في المعنى الذي دل عليه اللفظ، فيجب النظر فيه؛ حتى يُعلم أن هذا الخفاء يأتي بسبب مزية أو لنقصان في المعنى، فإن كانت المزية هي سبب الزيادة في المعنى؛ عمل المجتهد بما أدى إليه اجتهاده من إلحاق هذا الفرد بما ظهر المعنى فيه فانطبق عليه وأخذ حكمه، وإن كانت نقصاً - كانضمام بعض الأوصاف إليه أو اختصاص بعض الأفراد باسم معين - حكم المجتهد بعدم إلحاق هذا البعض بأفراد اللفظ، وبأن حكمه لا ينطبق عليه^(٣). وحكم الخفي اعتقاد الأحقية فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب، والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد؛ فيعمل به، مع وجوب الاجتهاد والنظر؛ لإزالة خفائه^(٤).

(١) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: (١/ ٥٢).

(٢) يُنظر: التلويح على التوضيح: (١/ ٢٤٢)، وتفسير النصوص: (١/ ٢٥٠).

(٣) يُنظر: تفسير النصوص: (١/ ٢٤٩).

(٤) يُنظر: أصول السرخسي: (١/ ١٦٨)، أصول الفقه في نسيجه الجديد (ص/٤٣٤).



المطلب الثالث: تطبيقات الحفي في كتاب اللباب.

المسألة الأولى: الخلع .

قال الغنيمي - رحمه الله تعالى - في معنى الخلع: "إزالة ملك لنكاح المتوقفة على قبولها، بلفظ الخلع أو ما في معناه، ولا بأس به عند الحاجة، إذا تشاق الزوجان، أي اختلفا ووقع بينهما العداوة والمنازعة، وخافا أن لا يقيما حدود الله، أي ما يلزمهما من موجبات النكاح مما يجب له عليها وعليه لها، فلا بأس أن تفتدي، المرأة نفسها منه بما يخلعها به، لقوله تعالى: "چ پ پ د ن ن ا چ" (١) (٢) ، وهذه الآية نزلت في الصحابي ثابت وامراته، وهو أول من خلع في الإسلام، وهذا هو وجه الخفاء في الآية فإنما تدل على مشروعية الخلع وإن لم يذكر حقيقة في النص، وأرادوا أن الخلع يكون فسخا إن لم يسم طلاقاً (٣) .

واختلف العلماء في الخلع بالجهول على مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الحنفية، قالوا: ولو خلعها على شيء - أشارت إليه - مجهول ... فهو له عندنا (٤)، وهو مذهب المالكية (٥)، ومذهب الحنابلة حيث قالوا: "ويصح الخلع بالجهول وبالمعدوم الذي ينتظر وجوده" (٦).

وإذا صح الخلع، فلا يجب مهر المثل، أي: لا يجبلها شيء من الزوج ؛ لأنها لم تبذله، ولم تفوت عليه ما يوجبه، فإن خروج البضع من ملك الزوج يعد غير متقوم ؛ لأنها لو أخرجته من ملكه بردتها أو رضاعها لمن ينفسخ به نكاحها، لم يجب عليها شيء، ولو قتلت نفسها أو قتلها أجنبي ؛ لم يجب للزوج عوض عن البضع، ولو وطئت بشبهة أو مكروهة ؛ لوجب المهر لها دون الزوج، ولو طاعت ؛ لم يكن للزوج شيء، وإنما يتقوم البضع على الزوج في النكاح خاصة، وأباح لها افتدائها نفسها لحاجتها إلى ذلك، فيكون الواجب ما رضيت ببذله، فأما إيجاب شيء لم ترض به فلا وجه له (٧).

(١) اللباب في شرح الكتاب: (٦٤/٣) .

(٢) سورة البقرة: من الآية / ٢٢٩ .

(٣) يُنظر: البناية شرح الهداية (٥٠٧/٥)، المدونة (٢٤١/٢)، الأم للشافعي (١٢٣/٥)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٨٩ /٣).

(٤) يُنظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني: (١٤٨/٣) .

(٥) يُنظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد: (٩٠/٣) .

(٦) كشف القناع عن متن الإقناع: (٢٢٢/٥) .

(٧) يُنظر: المغني لابن قدامة المقدسي: (٣٣٣/٧) .



المذهب الثاني: ذهب الشافعية إلى أنه إذا "خالع بمعلوم ومجهول ؛ فسد المسمى ووجب مهر المثل" (١).
المذهب الثالث: هو رواية بعض الحنابلة، حيث قالوا: " لا يصح الخلع، ولا شيء له ؛ لأنه معاوضة، فلا يصح بالمجهول، كالبيع" (٢).

الخلع الخالي عن العوض:
ذكر الفقهاء - رحمهم الله تعالى - العوض الذي يخلو من تسمية المال بين مجيز ومانع، وسأذكر مذاهب العلماء فيه، على ما يأتي :

المذهب الأول: وهو مذهب الحنفية ، وفيه أن الخلع يصح بدون ذكر العوض، وهو أن يقول بخلاف ما إذا ذكر المال، أو قال : خالعتك ؛ فإنه يصح الخلع إذا قبلت الزوجة، وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للحقوق، فقول: خالعتك، ولم يذكر مالاً ؛ فلا يسمى خلعاً في الشرع، بل هو طلاق بائن، بخلاف ما إذا ذكر معه المال بلفظ المفاعلة أو الأمر، فإنه لا بد من قبولها ؛ لأنه معاوضة من جانبها (٣).

المذهب الثاني: وهو مذهب المالكية ، ومفاده أن الخلع صحيح بنوعيه ، ويقع طلاق بائن لا رجعة فيه، بل لا تحل له إلا بعقد جديد (٤).

المذهب الثالث: وهو مذهب الشافعية، وخلاصته أن الخلع لا يصح إن لم يسم عوضاً، فقالوا: لو حدث الخلع بغير ذكر مال مع زوجته بنية الحصول على قبولها ولم ينفِ العوض، كأن قال: "خالعتك" ، أو "فاديتك"، ونوى التماس قبولها فقبلت؛ بانت منه، ووجب مهر مثل في الأرجح؛ لأن العرف يجري ذلك بعوض، فيرجع عند الإطلاق إلى مهر المثل ؛ لأنه المراد، كالخلع بمجهول، ولو نفى العوض فقال: خالعتك بلا عوض؛ وقع رجعيًا (٥).

المذهب الرابع: وهو رواية عن أحمد، أن الخلع صحيح ؛ لأن الخلع معاوضة بالبيع، فلا يفسد بفساد العوض، كالنكاح، فصح الخلع من غير العوض (٦).

(١) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج: (٤٠١/٦) .

(٢) المغني لابن قدامة: (٣٣٣/٧) .

(٣) يُنظر : رد المختار على الدر المختار، (٤٤٠\٣/٤٣)

(٤) يُنظر : بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير: (٥١٨/٢) .

(٥) يُنظر : مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: (٤٤٠ /٤) .

(٦) يُنظر : المغني لابن قدامة: (٣٤٢/٧) .



المذهب الخامس: وهو الرواية الأخرى عن أحمد وأكثر المتأخرين من الحنابلة، وهو أنه لا يصح الخلع إلا بعوض؛ لأنه ركن فيه، فلا يصح تركه كالثمن في البيع، فإن خالعهما بغير عوض، لم يقع خلع ولا طلاق؛ لأن الفعل إذا لم يكن صحيحاً لم يترتب عليه شيء، كالبيع الفاسد، إلا أن يكون بلفظ طلاق أو نيته، فيقع طلاقاً رجعياً؛ لأنه طلاق لا عوض فيه، فكان رجعياً كغيره، ولأنه يصلح كناية عن الطلاق، فإن لم ينو به طلاقاً لم يكن شيئاً؛ لأن الخلع إن كان فسحاً، فالزوج لا يملك فسخ النكاح إلا بعيها، وكذلك لو قال: فسخت النكاح، ولم ينو به الطلاق لم يقع شيء بخلاف ما إذا دخله العوض، فإنه معاوضة ولا يجتمع العوض مع المعوض^(١).

والمسألة في سبب الخفاء أن العلماء اختلفوا في الخلع، فمن شبهه بسائر الأعوض في المعاملات؛ رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا.... وكأنه رآه من باب أخذ المال بغير حق، ثم إنهم اختلفوا فيه هل هو من الموهوبات أم من الأشياء الموصى بها؟.... ثم إن الخلع مقبول إذا لم يكن سبب رضاها بما تعطيه إضراراً بها^(٢).
المسألة الثانية: السرقة.

قال الغنيمي: "إذا سرق البالغ العاقل الناطق البصير عشرة دراهم حياً، أي شيئاً مما لا يتسارع إليه الفساد أو قيمته عشرة دراهم - سواء كانت الدراهم مضروبة أو غير مضروبة من حرز وهو ما يمنع وصول يد الغير، سواء كان بناءً أو حافظاً لا شبهة فيه ولا تأويل بمرة واحدة اتحد المالك أم تعدد - وجب عليه القطع، والأصل فيه قوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"^(٣) ^(٤) فإنه نص ورد في حق السارق الذي أخذ مالاً خفياً من حرز مثله^(٥).

(١) يُنظر: كشف القناع عن متن الإقناع: (٢١٨/٥).

(٢) يُنظر: بداية الاجتهاد ونهاية المقتصد: (٩٠ / ٣).

(٣) سورة المائدة: آية / ٣٨.

(٤) اللباب في شرح الكتاب: (٢٠٠/٣).

(٥) يُنظر: التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، سليمان بن محمد بن عمر البُحَيْرِيّ المصري الشافعي (ت ١٢٢١هـ)، مطبعة الحلبي، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، (٢١٦/٤).



هذا ظاهر في حق السارق لكن العلماء اختلفوا في حق الطرار^(١) وفي حق النباش^(٢) ؛ لأن الطرار والنباش قد أطلق عليهما اسم غير اسم السرقة، فكان ذلك خفاءً، فيهما فوجب إزالة هذا الخفاء، فأية السرقة ظاهرة في حق السارق خفيةً فيمن اختص باسم آخر كالنباش والطارار^(٣) ؛ لأن الطرار والنباش قد اختصا باسم آخر يعرفان به هو سبب سرقتهم ؛ فاشتبه الأمر أن اختصاصهما بهذا الاسم لنقصان في معنى السرقة أو زيادة فيها، ولأجل ذلك اختلف العلماء^(٤) .

حكم الطرار: اختلف الفقهاء في حكم الطرار على مذهبين، هما :

المذهب الأول: مذهب المالكية^(٥) والشافعية^(٦) والحنابلة^(٧) ، فالطارار هو الذي يطُرُّ ثياب الناس، أي: يقطعها ويشفها عن أموالهم ليأخذها، فإذا أدخل يده إلى الكم فأخذ ما فيه، أو أدخلها في الجيب وأخذ ما فيه ؛ قطعت. فالفقيهاء يرون أن الطرار يسرق من حرز لأنه سرق مالاً له صاحب ، وهذا الصاحب يكون حرزاً لماله ؛ فأوجبوا عليه القطع .

المذهب الثاني: مذهب أبي حنيفة ومُحَمَّد^(٨) وهو أن الطر لا يخلو إما أن يكون بالقطع، أو بجل الرباط، والدرهم لا تخلو إما مصرورة على ظاهر الكم، أو مصرورة في باطنه، فإن كان الطر بالقطع والدرهم مصرورة على ظاهر الكم ؛ لم يقطع؛ لأن الكم هو الحرز، والدرهم بعد القطع تقع على ظاهر الكم فلم يوجد الأخذ

(١) الطرار: وهو الذي يشق كم الرجل ويسل ما فيه، من الطر وهو القطع والشق ، لسان العرب (٤/٤٩٩) ، وقيل : هو

الذي يقطع النفقات ويأخذها على غفلة من أهلها، ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: (٢/٣٧٠) .

(٢) النباش: نبش نبشا من باب قتل استخراج من الأرض ونبشت الأرض نبشا كشفتها ومنه نبش الرجل القبر والفاعل نباش

للمبالغة، يُنظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (٢/٥٩٠) .

(٣) يُنظر : المغني في أصول الفقه للخيازي: (ص/١٢٨) .

(٤) يُنظر : أصول السرخسي: (١/١٦٧) .

(٥) يُنظر : المختصر الفقهي لابن عرف: مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣ هـ)، تحقيق

د. حافظ عبد الرحمن مُحَمَّد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، (١٠/٢٥٢) .

(٦) يُنظر : الحاوي الكبير شرح مختصر المزني: (١٣/٣١٧) .

(٧) يُنظر : كشاف القناع عن متن الإقناع: (٦/١٣٠) .

(٨) يُنظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني: (٧/٧٦) .



من الحرز، وإن كان الطر بحل الرباط ؛ فينظر إن كان بحال لو حل الرباط تقع الدراهم على ظاهر الكم بأن كانت العقدة مشدودة من داخل الكم لا يقطع ؛ لأنه أخذها من غير حرز. والراجح الذي يبدو لي من هذه المسألة، هو مذهب الجمهور الذين قالوا بوجوب القطع على الطرار إذا بلغت السرقة النصاب الموجب للقطع ، لأن جريمة السرقة تنطبق عليه ، لكثرة الأدلة التي استدلو بها والله أعلم .
اختلاف العلماء في حكم النباش.

اختلف العلماء في النباش الذي يسرق أكفان الموتى على مذاهب :
المذهب الأول: هو مذهب أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى - حيث فرقا بين الطرار والنباش فقالوا: اختصاص الطرار بهذا الاسم للمبالغة في سرقة؛ لأن السارق يسارق عين حافظه في حال نومه وغفلته عن الحفظ، والطارار يسارق عين المنتبه في حال إقباله على الحفظ، فهو زيادة حذق منه في فعله، فعرفنا أن فعله أتم ما يكون من السرقة ؛ فيلزمه القطع، فأما النباش لا يسارق عين المقبل على حفظ المال أو القاصد لذلك، بل يسارق عين من يهجم عليه من غير أن يكون له قصد إلى حفظ الكفن، وذلك دليل ظاهر على النقصان في فعل السرقة، فلهذا لا يلزمه القطع ، وتجب عليه عقوبة التعزير ؛ لأنه سرق - من غير حرز - مالا معرضا للتلف لا مالك له ؛ لأن الميتم لا يملك. ومنهم من ينكر السرقة ؛ لأنه في موضع ليس فيه ساكن، وإنما تكون السرقة بحيث تتقى الأعين، ويتحفظ من الناس، وهذا هو مذهب ابن عباس وزيد بن ثابت^(١).
المذهب الثاني: المالكية ، والشافعية، وأبو يوسف، حيث قالوا: القبر حرز لما فيه، وسواء كان في البيت أو الصحراء فبهذا يحصل القطع، وذهبوا إلى وجوب القطع ، وبه قال من الصحابة - رضي الله عنهم - ابن الزبير وعائشة، ومن التابعين عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري^(٢).
المذهب الثالث: مذهب الحنابلة، حيث ذهبوا إلى أنه إذا أخرج النباش من القبر كفننا قيمته ثلاثة دراهم ؛ وجب عليه القطع^(٣). وقال ابن حزم: "وجدنا النباش هذه صفته ، فصح أنه سارق، وإذ هو سارق، فقطع

(١) يُنظر : الميسوط للسرخسي: (٩ / ١٦١) ، وأحكام القرآن لابن العربي: (٢ / ١١٢) .

(٢) يُنظر : الذخيرة للقرافي: (١٢ / ١٦٤) ، الحاوي الكبير للماوردي: (١٣ / ٣١٣)

(٣) يُنظر : المغني لابن قدامة: (٩ / ١٣١) .



اليَدِ عَلَى السَّارِقِ، فَقَطَعَ يَدَهُ وَاجِبٌ"^(١).
والراجح في هذه المسألة هو قول الجمهور ؛ لأنه مذهب كثير من الصحابة والتابعين في عدِّ النباش سارقاً،
وتقطع يده إذا بلغت السرقة المال الذي تقطع به اليد ؛ وللأدلة التي استدلووا بها ، التي منها : قوله -صلى
الله عليه وسلم-: "ومن نبش قطعناه"^(٢). و"عن عبد الله بن عامر بن ربيعة وجد قوماً يختفون القبور باليمن
على عهد عمر بن الخطاب، فكتب فيهم إلى عمر، فكتب عمر - ﷺ - أن اقطع أيديهم"^(٣).



(١) الخلى لابن حزم: (٣١٥/١٢) .

(٢) رواه البيهقي في: معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي
(ت ٤٥٨هـ)تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار فتيبة (دمشق -
بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط ١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، كتاب السرقة ،
باب ما يجب فيه القطع ، (٤٠٩/١٢) ، برقم ١٧١٨٤ ، وقال وفي هذا الإسناد بعض من يجهل .

(٣) يُنظر : فتح القدير للكمال بن الهمام: (٣٧٥/٥) .



الخلاصة

بعد أن وفقنا الله تعالى لإكمال كتابة هذا البحث أردت أن أبين خلاصة ما توصلت إليه ، سائلاً الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم . وفيما يأتي أهم ذلك :

١. إن كتاب اللباب في شرح الكتاب هو شرح لمختصر متن القدوري في الفقه الحنفي، ويعد القدوري من أجل علماء الحنفية وأعلامهم شأنًا، ويعد مختصره من أمهات الكتب عند الحنفية حيث لقبوه (بالكتاب) لمكانته كما لقب كتاب سيويه في النحو (بالكتاب).

٢. للوضوح والإيجاز تقسيمات عند الحنفية وعند الجمهور من المتكلمين، وقد قسم الحنفية الواضح إلى أربعة أقسام وهي: الظاهر، ثم النص، ثم المفسر، ثم المحكم ، بينما قسمه المتكلمون إلى قسمين، ظاهر، ونص. ٣. تفاوتت عبارات علماء الحنفية في تعريف الخفي، وذكر العلماء في تعريفاتهم سبب الخفاء ، فبعضهم ذكر أن سبب الخفاء هو عارض خارج الصيغة، وبعضهم ذكر أن السبب في الصيغة ذاتها ، وبعضهم ذكر أن السبب لعارض في الصيغة ذاتها.

٤. حكم الخفي اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد، ثم الإقبال على الطلب، والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد فيعمل به، ووجوب الاجتهاد والنظر ؛ لإزالة خفائه.

٥. اختلف العلماء في الخلع بالمجهول على مذاهب.

٦. اختلف الفقهاء في حكم الطرار على مذهبين، والراجح هو مذهب الجمهور الذين قالوا بوجوب القطع على الطرار إذا بلغت السرقة النصاب الموجب للقطع .

٧. اختلف العلماء في حكم النباش (الذي يسرق أكفان الموتى) على مذاهب، والراجح في هذه المسألة قول الجمهور الذين عدوا النباش سارقًا، وتقطع يده إذا بلغت السرقة المال الذي تقطع به اليد .

وختاماً نحمد الله - تبارك وتعالى- على أن وفقنا لإتمام هذا البحث راجين أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأوصي طلبة العلم بالاعتناء بهذا الكتاب وتخريج ما بقي من دلالات الألفاظ فيه، فإنه كتاب قيم، وفيه كثيرٌ من الفائدة ، وأسأل الله أن يمن علينا بالهداية والتوفيق دائماً وأبداً ، وأن يعفو عن الخطأ والزلل والتقصير الحاصل بسببي ، وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



المصادر والمراجع

- ٠ القرآن الكريم .
١. أصول البيهقي - كنز الوصول الى معرفة الأصول، أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، فخر الإسلام البيهقي (المتوفى: ٤٨٢هـ)، ومعها تحريج أصول البيهقي لابن قطلوبغا، الناشر: مطبعة جاويد بريس - كراتشي.
٢. أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
٣. أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.
٤. أصول الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (المتوفى: ٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
٥. أصول الفقه في نسجه الجديد، مصطفى إبراهيم الزلي، طبعة شركة الخنساء - بغداد، ط ١٠، د ت.
٦. إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، محمد راغب بن محمود بن هاشم الطباخ الحلبي تحقيق محمد كمال، دار القلم العربي، ط ٢، ١٤٥٨ هـ، (٢٦١/٧).
٧. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، - أيار / مايو ٢٠٠٢.
٨. الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطليبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٩. الأنساب، أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر - بيروت، سنة النشر ١٩٩٨م.
١٠. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
١١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، دار الحديث - القاهرة، بدون طبعة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٢. بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بمحاشية الصاوي على الشرح الصغير: أبو العباس أحمد بن محمد الحلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: ١٢٤١هـ)، دار المعارف، د ط .
١٣. البناية شرح الهداية أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
١٤. تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السوداني (نسبة إلى معتق أبيه سودون الشبخوني) الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم - دمشق، ط ١، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.
١٥. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، د ت، (٣٧٧/٤)



١٦. التجريد لنفع العبيد = حاشية البجيرمي على شرح المنهج (منهج الطلاب اختصره زكريا الأنصاري من منهاج الطالبين للنووي ثم شرحه في شرح منهج الطلاب)، سليمان بن مُجَدِّد بن عمر البُحَيْرِيِّ المصري الشافعي (ت ١٢٢١هـ)، مطبعة الحلبي، ط ١، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
١٧. تفسير النصوص، مُجَدِّد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط ٤، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٨. التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
١٩. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن مُجَدِّد بن نصر الله القرشي، أبو مُجَدِّد، محيي الدين الحنفي (ت ٧٧٥هـ) مير مُجَدِّد كتب خانة - كراتشي.
٢٠. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن مُجَدِّد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي مُجَدِّد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢١. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (ت ١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده مُجَدِّد بجمحة البيطار، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٢. الذخيرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الخقق: مُجَدِّد حجي واخرون، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
٢٣. رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، مُجَدِّد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٤. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، مُجَدِّد خليل بن علي الحسيني، أبو الفضل (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
٢٥. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُجَدِّد بن أحمد بن عثمان بن قَإِمَازَ الذهبية (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٢٦. صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مُجَدِّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
٢٧. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق مُجَدِّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د ت.
٢٨. الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي (ت ١٠١٠هـ)، (١/١٢٨).
٢٩. طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، هذبهُ: مُجَدِّد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ط ١، ١٩٧٠.



٣٠. فتح القدير، كمال الدين مُجَدِّد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، دار الفكر، د ط .
٣١. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
٣٢. كشف الأسرار شرح أصول البيهقي، عبد العزيز بن أحمد بن مُجَدِّد، علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى: ٧٣٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، د ط .
٣٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جليي القسطنطيني المشهور باسم (حاجي خليفة) أو الحاج خليفة، (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ١٩٤١م.
٣٤. اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (المتوفى: ١٢٩٨هـ)، حققه، وفصله، وضبطه، وعلق حواشيه: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
٣٥. المختصر الفقهي لابن عرف، مُجَدِّد بن مُجَدِّد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله (ت ٨٠٣ هـ)، تحقيق د. حافظ عبد الرحمن مُجَدِّد خير، مؤسسة خلف أحمد الحبتور للأعمال الخيرية، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م، (١٠/٢٥٢).
٣٦. المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، حمد بن مُجَدِّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
٣٨. معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف بن إلبان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م، (٢/١٢٨٨).
٣٩. معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن مُجَدِّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د ت، د ط، (٥/٢٧٥).
٤٠. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُو جردى الحراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١ م.
٤١. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين، مُجَدِّد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤٢. المغني في أصول الفقه، جلال الدين أبي مُجَدِّد عمر بن مُجَدِّد بن عمر الحجازي، (ت ٦٩١هـ)، تحقيق: الدكتور مُجَدِّد مظهر بقاء، طبع مع شرحه للمصنف، ط ١، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.
٤٣. المغني لابن قدامة المقدسي، أبو مُجَدِّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُجَدِّد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، بدون طبعة.



٤٤. ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٤٥. نهاية المحتاج الى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ١٠٠٤ هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأخيرة - ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م.
٤٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
٤٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

